تبايُنُ رأي السمين الحلبي (ت 756هــ) وتَقَوُّلاتُه في رُدُوْدِهِ النحويَّة في باب الحروف في كتابه ((الدر **المَصُون)) على الزمخشري (ت 538هـ)**

 **قاسم كاظم حسن العبادي أ.م.د. علاء كاظم جاسم**

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل كلية الآداب / جامعة بابل

gmail.com Qassim.kahim@ alaaalmusawi223@gmil.com

**الخلاصة :**

 اعترض السمين الحلبي (ت756هــــ) في كتابه ((الدرّ المَصُوْن)) على بعض توجيهات الزمخشري(ت538هـــ) القرآنية فردَّ عليه جملةً من آرائه، وقد وجدنا السمين أحيانًا ينفض ما يغزل، فينكر توجيهًا قرآنيًّا للزمخشري حينًا، ويُثبتْهُ في موطن آخر، وقد ينسب رأيًا له وهو غير مراد، وفي كتابِه المُتقدِّمِ نفسِه، وقد اكتفينا بالحروف لإثبات هذه المسألة، فاتخذناها ميدانًا للدراسة، ومن هنا كان عنوان البحث : (تبايُنُ رأي السمين الحلبي (ت 756هــ) وتَقَوُّلاتُه في رُدودِه النحويّة في باب الحروف في كتابه ((الدر المَصُوْن)) على الزمخشري (ت 538هـ)، **والذي دفعنا لهذا العنوان هو جدَّتُه** فلم نجدْ – في حدود اطلاعنا- مَنْ تتبع ذلك التبايُن وهذا التقوُّل في ردود السمين الحلبي النحوية على الزمخشري

 والمنهج الذي اعتمدناه في دراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بإدراج رأي الزمخشري، ومن ثم إيراد ردِّ السمين الحلبي، ومن ثم مفاتشة المسألة في كتب النحاة والمفسرين، ونقوم بعدها بالنقد النحوي مما تقدَّم بيانه، ومُبيِّنينَ تبيايُن السمين الحلبي أو تقُّولاته، وقد قام البحث على توطئة ومبحثين وخاتمة، واختصت التوطئة ببيان مفهوم التبايُن والتقُّول والردِّ، وأما المبحث الأول فاختص بالحروف العاملة، واعتنى المبحث الثاني بالحروف غير العاملة، وخَلصَ البحْثُ إلى جملة نتائج حرَّرْناها خاتمةً.

**الكلمات الدالة :** التبايُن، التقوُّل، الردود، الزمخشري، السمين الحلبي، الحروف

**Abstract:**

 Al Sameen Al Halabi's objected in his book (Al Durr Al Masoun) some of the directives of Al-Zamakhshari (538 AH) in the Qur'aan and he ansered some of his views. We found Al Sameen Al Halabi's sometimes rejecting what he proves, denying the Qur'anic guidance of the Zamzarchi and confirming him in another place. and may be attributed an opinion to him and it is not intended, And in his advanced same book. we have settled for the letters to prove this issue. so we took her a field to study, Hence the title of the research:

{The variance opinion of the Al sameen Al Halabi's (756 AH) and his allegations in his grammatical responses in the chapter of letters in his book ((Al-Durr Al-Masoun)) on Al-Zamakhshri (538 AH)}

Which prompted us to this address is his new subject did not find - within the limits of our knowledge - to follow the discrepancy and this claim in the responses of Al Sameen Al Halabi's grammatical on Zamakhshari.

The research has been on Preface, two chapters and Conclusion. The Preface was characterized by a statement of the concept of variance, claim and response, As for the first section it regard to working characters, The second topic dealt with non-working letters, The research concluded with a set of Results.

**key words** :Variance ,Allegations ,response, Al Zmakhshary, Al Sameen Al Halabi's ,letters.

**التوطئة :** **مفهوم التبايُنِ والتقوُّل والردِّ**

قبل أنْ نشرع في إيراد بعض نماذج تبايُنِ السمين الحلبي وتقُّولاته في ردوده على الزمخشري، لا بُدَّ من إيضاح مفهوم التبايُنِ والتقوُّل والردِّ.

فقد ذكر الجوهري في صحاحه أنَّ البيانَ: « ما يُتَبَيّنُ به الشئ من الدلالة وغيرها، وبان الشئ بَياناً: اتَّضَحَ فهو بَيِّنٌ،...،والمباينة: المفارقة، وتَبايَ القومُ: تهاجروا وتباعدوا([[1]](#endnote-1)) وورد في المعجم الوسيط أنّه « يُقَال: تبَاين مَا بَينهمَا افْتَرقَا وتهاجرا»([[2]](#endnote-2))، فإذا قيل : تبايَنَ الأمران، فالمعنى: تغايرا واختلفا ([[3]](#endnote-3)).

 والتبايُنُ: مصدر تَبَايَن، وقد ألحقت التاء في أوّلِهِ، فالفعلُ تَفَاعَل، مَصْدُره تَفَاعُل بضمِّ العينِ، نحو: تَكَلَّمَ : تكلُّمًا، وتَعَاظَمَ : تَعَاظُمًا، ومصادر هذا الصّنف مطّردة ([[4]](#endnote-4)).

 وأمّا لفظة تَقَوَّلَ فقد رصَدَها صاحب تهذيب اللغة بقوله : « يُقَال: تَقَوَّلَ فلانٌ عليَّ بَاطِلا، أَي: قَالَ عَليّ مَا لم أكنْ قُلْتُ، وَمِنْه قَول الله جلّ وعزّ: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ﴾ [ الحاقة :44] » ([[5]](#endnote-5))، وتَقَوَّلَ فلانٌ عليَّ قوْلا، إذا ابتدَعه واختلقه وافتراه كذِبًا ([[6]](#endnote-6))، والتقَوُّلُ مصدرٌ للفعلِ تقَوَّلَ، فمصْدَرُ الفعل تفعَّلَ، وهو ما كانت التاءُ زائدةً في أوّلِهِ، هو التفعُّل بضمِّ العين، نحو: تَعَظَّمَ تَعَظُّمًا، وتَجَمَّلَ تَجَمُّلا، وتَعلَّمَ تعلُّمًا ([[7]](#endnote-7)).

 والردُّ في اللغة : صَرْفُ الشَّيْءِ ورَجْعُه. والرَّدُّ: مَصْدَرُ رَدَدْتَ الشَّيْءَ. ورَدَّهُ عَنْ وَجْهِهِ يَرُدُّه رَدّاً ومَرَدّاً وتَرْداداً: صَرَفَهُ، وهو بناء للتكثير، وردَّه عن الأمر بمعنى صرَفَهُ عنْهُ برِفْقٍ ([[8]](#endnote-8)).

 وأمَّا في الاصطلاح فهي مخالفةُ نحويٍّ لنحويٍّ آخر، أو معارضته، وردُّه عن الرأي الذي ذهب إليه إلى رأي آخر على حسب وجهة نظرِ النحويِّ المُعَارِض، وهي لا تختلفُ في مضمونِها عن مصطلح الاعتراضات النحوية([[9]](#endnote-9)).

 وظاهرة الردود النحوية أو الاعتراضات لم تكن جديدة، بل بدأت ملامحها منذ أنْ بدأت حركة التأليف في النحو العربي، ومن أسبابها اختلاف قواعد العلماء في جمع اللغة، وتقعيد أنظمتها فبذلك تتنوع وجهات نظرهم في المسألة الواحدة.

 والردود النحوية مظهر من مظاهر تطور النشاط الفكري لعلماء النحو العربي. ولم يسلم من الاعتراضات والمؤاخذات عالم نحوي مهما بلغت شهرته، فهذا سيبويه إمام النحاة، تعرض له المبرِّد بالردِّ والنقد في بعض المسائل النحوية ، ووصفها بالغلط في كتاب أطلق عليه (الردّ على سيبويه)([[10]](#endnote-10))، ثم ما لبث أن ردَّ ابن ولَّاد على المبرِّد في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد)([[11]](#endnote-11))، وقد عزَّز رأيه بالحجج النحوية والأدلة السماعية والقياسية, وغير ذلك كثير من الأمثلة التي ردَّ فيها العلماء بعضهم على بعض.

 وبعد هذه التوطئة سنعرض تبايُن السمين الحلبي وتقوُّلاته النحوية في ردوده في باب الحروف في كتابه (الدر المصون) على الزمخشري، وستكون دراستنا في مبحثين، تندرج تحتها عدة مسائل، يمكن الكشف عنها على النحو الآتي :

المبحث الأول : الحروف العاملة

عمل (إنْ) المخففة في ضمير الشأن

 قال الزَّمخشري في توجيه إعراب (وإنْ كنَّا) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام:156] :« هي إنْ المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية. والأصل : وإنَّه كنا عن دراستهم غافلين، على أنَّ الهاء ضمير الشأن » ([[12]](#endnote-12)).

 واعترض السَّمين على هذا التوجيه بقوله : « وهذا مخالفٌ لنصوصهم، وذلك أنهم نصُّوا على أنَّ (إنَّ) بالكسر إذا خُففت وليتها الجملة الفعلية الناسخة فلا عملَ لها لا في ظاهر ولا مضمر» ([[13]](#endnote-13)) .

 **ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :**

فقد ذكر النحويون أنَّ (إنَّ) المشددة تُخَفَّفُ بحذف نونها الأخيرة المفتوحة، وإبقاء الأولى الساكنة، وإذا خففت جاز إبقاء عملها كحالها قبل التخفيف نحو: (إنْ زيداً قائمٌ)، ورصد الخليل هذه المسألة بقوله :« وللعرب في (إنَّ) لغتان : التخفيف والتثقيل، فأمَّا من خفف فإنَّه يرفع بها، إلا أنَّ ناساً من أهل الحجاز يخففون وينصبون على توهم الثقيلة، وقرئ([[14]](#endnote-14)) ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود:111] خففوا ونصبوا (كــلاً) » ([[15]](#endnote-15)). وتصيَّد سيبويه ذلك بقوله : « وحدّثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرؤون : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ يخففون وينصبون » ([[16]](#endnote-16)).

 فإعمال (إنْ) المخففة ـــ كما قال الخليل ــــ لغة أهل الحجاز، ولكن الأكثر في لسان العرب إهمالها، وإذا أُهملت لزمتها اللام الفارقة بينها وبين (إنْ) النافية نحو: (إنْ زيدٌ لقائمٌ). وأشار ابن مالك إلى أنَّ إعمال (إنْ) المخففة قليل، قال([[17]](#endnote-17)) :

وخُفِّفتْ إنَّ فَقَـــــــلَّ العَمـَـــــــــــــلُ وتَلـــــــزَمُ اللامُ إذا مَا تُهمَـــــــــــــــلُ

وإذا خففت (إنْ) جاز دخولها على الجملة الفعلية، فيجب إهمالها لزوال اختصاصها بالاسم، والغالب أنْ يليها فعلٌ من الأفعال الناسخة للابتداء نحو (كان وأخواتها)، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة:143]، و(ظن وأخواتها)، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ﴾ [الشعراء:186]، ويقل أنْ يليها غير الناسخ نحو قول الشاعر ([[18]](#endnote-18)) :

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لمُسلماً حَلَّتْ عَلَيْك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وقول العرب: (وإنْ يزينُك لنفسُك)، وإذا لم تعمل (إنْ) المخففة في الظاهر بعدها أو وليها جملة فعلية فإهمالها واجبٌ ([[19]](#endnote-19))، وهو ما ذكره السَّمين كما تقدَّم.

**ويمكن مناقشة رأي السمين من جوانب متعددة** :

1. **لم يصرِّح الزَّمخشري بإعمال (إنْ) المخففة في ضمير الشأن المحذوف**، بل فسَّر المعنى فلما ذكر (أنَّ) المشددة لبيان المعنى أتى بضمير الشأن معها بدليل حذفه للام الفارقة التي تأتي مع (إنَّ) المخففة، قال :« والأصل : وإنَّه كنا عن دراستهم غافلين » ([[20]](#endnote-20))، **وربَّما فهم السَّمين من الزَّمخشري أنَّه يريد إعمال (إنَّ) المخففة**، وهو ما رفضه الشهاب الخفاجي، قال :« وليس مُراده[ أي: الزمخشري ] تقدير معمولٍ للمخففة كما صرَّح به السفاقسي، بل لمَّا بيَّن أنَّ أصلها الثقيلة أتى معها بالضمير؛ لأنَّها لا تكون إلا عاملة، **فلا يُتَوَهَّم** أنَّه ذهب إلى إعمال الخفيفة »  ([[21]](#endnote-21)) ، وإذا راقبنا قولة الخفاجي فإنَّه يتَّضحُ لنا أنَّ مَنْ سيردُّ رأي الزمخشري في الآية فإنَّه قد ركن إلى التوهُّم في رأيه.

2. لم يتغير موقف الزَّمخشري في هذه المسألة عنه في المُفَصَّل، فهو لم يُصرِّح بإعمال (إنْ) المخففة في ضمير الشأن، وبهذا يكون رأيه في الكشَّاف موافقاً لما في المُفَصَّل ([[22]](#endnote-22))، وهو ما يدلُّ على ثباته على رأيه .

3. لو سلَّمنا جدلاً بأنَّ الزَّمخشري أجاز إعمال (إنْ) المخففة في ضمير الشأن، فإنَّ هناك بعض العلماء مَنْ أجاز إعمالها في الضمير مع اختلاف في تقدير الضمير عندهم، فهذا مكي القيسي قد دوَّن في تفسير الآية موضوع البحث :« إنْ مخففة من الثقيلة عند البصريين واسمها مضمر معها تقديره : وإنَّا كُنَّا » ([[23]](#endnote-23))، وذهب ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات:167] إلى أنَّ « إنْ مخففة من الثقيلة، وتقديره: وإنْهم كانوا ليقولون، ودخلت اللام فرقاً بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و(إنْ) النافية » ([[24]](#endnote-24)) ، وهو مارصده العكبــــري في (تبيانه)، فـــــــ (إنْ) في قوله : (وإنْ وجدنا) في قولـــه تعالــــــــــى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف:102] : مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف ؛ والتقدير: وإنَّا وجدنا، واللام في قوله: (لفاسقين) لازمة لها، فارقة لتفصل بين (إنْ) المخففة وبين (إنْ) بمعنى (ما) ([[25]](#endnote-25))، وأثبت الرضي الاستراباذي أنَّ بعض العلماء مَنْ جوَّز تقدير ضميرَ الشأن بعد (إنْ) المكسورة المخففة قياساً على المفتوحة  ([[26]](#endnote-26)).

4. **لم يثبت السَّمين على موقف محدَّد**، فعندما فسَّر الزَّمخشري قوله تعالى﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [آل عمران:164] وجدناه يقول :« إنْ هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية. وتقديره : وإنّ الشأن والحديث كانوا من قبل في ضلال»  ([[27]](#endnote-27))، اعتذر عنه السَّمين بقوله :« **الزَّمخشري لم يصرح بأنَّ اسمها محذوف**، بل قال :(إنْ هي المخففة واللام فارقة، وتقديره : وإنَّ الشأن، والحديث كانوا) فقد يكون هذا تفسير معنًى لا إعراب» ([[28]](#endnote-28))، ولكننا وجدناه يعترض على الزمخشري في تقديره في الآية المتقدمة موضوع البحث، مع أنَّ رأي الزَّمخشري لم يتغير في كلا التقديرين، **فكأننا في هذه المسألة أمام رأيين عند السمين**، وهو ما يدل على تبايُن رأيه.

 **وعلاوة على ما تقدَّمَ من رأي الشهاب الخفاجي يمكننا أنْ نذهب إلى أنَّ عدم دقَّة السمين في رصده رأي الزمخشري** هي العلَّةُ في تباين رأيه في الآية المتقدمة – موضوع البحث – بدليل الانتصار له حين فسَّر الزَّمخشري قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [آل عمران:164]

مجيء (مِنْ) بمعنى البدل

ذكر الزَّمخشري أنَّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران:10] بمعنى (بــــدل)، قال : « (مِـن) في قوله : ﴿ مِنَ اللَّهِ ﴾ مثله في قوله : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم:28] والمعنى : لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعة الله ﴿ شَيْئاً﴾: أي: بدل رحمته وطاعته، وبدل الحق » ([[29]](#endnote-29)).

**وردَّ السَّمين هــــــــــذا المعنى** بقوله : « وهذا الذي ذَكَره من كونِها **بمعنى (بدل) جمهورُ النحويين يَأْباه،** فإنَّ عامَّة ما أورده مجيز ذلك يتأولُه الجمهور » ([[30]](#endnote-30)).

**ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي** :

فقد ذكر النحويون أنَّ (مِنْ) حرف جر يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً، ويتردد بين معانٍ متعددة، منها البدل الذي يصلح محلَّهُ لفظ (بدل)([[31]](#endnote-31))، أي : إنَّ ما دخلت عليه يُفهم أنَّه أُبدل منه غيره، وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله([[32]](#endnote-32)) :

لِلِانتهـــــــــــــــا حَتَّى، وَلامٌ، وَإلى وَمِنْ وَبـــــــــــــاءٌ يُفْهَمــــــــــــــانِ بَدلا

وتبع بعضُ شُرَّاحِ الألفية ابنَ مالك في مجيء (مِنْ) بمعنى البدل([[33]](#endnote-33)) مستشهدين بالآية القرآنية ــــ موضوع البحث ـــــ وقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة:38] وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ [الزخرف:60]، وقول الشاعر([[34]](#endnote-34)) :

جاريـــــةٌ لَمْ تَأكُلِ الْمُرَقَّقَــــــــــــــــا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَــــــــــا

وقول الراعي النميري ([[35]](#endnote-35)):

أخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفصيلِ غُلُبَّةً ظُلْمـــــاً، وَيُكْتَبُ للأميرِ أَفِيـــــــلَا

وسطّرَ ابن هشام أنَّ قوماً ([[36]](#endnote-36)) أنكروا مجيء (مِنْ) للبدل، وقالوا في تقدير الآية من سورة التوبة المتقدمة: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة، وعلى هذا تكون (مِنْ) لابتداء الغاية، وهي متعلقةٌ بمحذوف حالٍ من الحياة الدنيا، والمفيد للبدلية هو متعلَّق (مِنْ) لا (مِنْ) نفسها([[37]](#endnote-37))، وقد رُدَّ هذا الرأي بأنَّ فيه تكلُّفاً واضحاً ([[38]](#endnote-38)).

**ومما تقدَّم يمكن مناقشة رأي السَّمين من جوانب متعددة :**

1. ذكر السَّمين أنَّ جمهور النحويين يأبى مجيء (مِنْ) بمعنى (بدل)، وذكر في موضع آخر أنَّ مجيأها بهذا المعنى ممتنع ([[39]](#endnote-39))، وما أثبتناه عن كثير من النحويين أنَّهم ذكروا هذا المعنى لــ(مِنْ) يُضعِف قوله، ويتضح ذلك جليًّا إذا ما تصفحنا بعض مدونات أهل التفسير وإعرابه الذين أجازوا في الآية – محل البحث- وفي غيرها مجيء (مِنْ) بمعنى البدل ([[40]](#endnote-40))، ومن هنا فقولة السمين الحلبي فيها نظر.
2. يتضح حين إعمال النظر في بعض مؤلفات الزمخشري أنه يجيز مجيء (مِنْ) بمعنى البدل، فقد ذكر في كشافه هذا المعنى في أكثر من موطن ([[41]](#endnote-41))، وذكر في كتابه (الفائق) حديثًا عن رسول الله () قوله([[42]](#endnote-42)) :« ولا ينفع ذا الجد منك الجد» قال: « منك من قوله : هذا من ذاك؛ أي بدل ذاك، ومِن قوله([[43]](#endnote-43)) :

فَليْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزمَ شَرْبةً **..............................**

 أي : بدل ماء زمزم » ([[44]](#endnote-44)).

1. **لم يثبت السَّمين على موقف معين**، فكما وجدناه في هذه الآية يحتج بمذهب جمهور النحويين، فقد وجدناه كذلك عند قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة:38] قال :« وقوله: (من الآخرة) تظاهرت أقوال المعربين والمفسرين على أنَّ (مِنْ) بمعنى (بدل) كقوله: ﴿ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ [الزخرف:60] أي: بدلكم... إلا إنَّ أكثر النحويين لم يثبتوا على هذا المعنى، ويتأولون ما أوهم ذلك »([[45]](#endnote-45))

 **وعلى الرغم من تصريحه هذا غيرَ أننا وجدناه مثبتًا مستشهدًا لهذا المعنى غيرَ مُنْكِرٍ له**، ففي قوله تعالى : ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة:38] ذكر المعاني التي تخرج إليها (مِــنْ) **ومنها البدل** ([[46]](#endnote-46)).

 وأجاز مجيء (مِنْ) لمعنى البدلية في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [يونس:36]، قال : « ويجوز أنْ تكونَ (مِنْ) بمعنى (بدل)، أي: لا يُغنْي بدلَ الحق»([[47]](#endnote-47)).

 وذكر هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿فَرِحُوا بِما عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [غافر:83] قال : « أنَّ (مِنْ) بمعنى بَدَل أي: بما عندهم من الدنيا بدلَ العلم » ([[48]](#endnote-48)).

 وتأسيسًا على ما تقدَّم بيانه نقول : إنَ السمين الحلبي لم يوفَّق في ردِه، وقد ثبتَ تبايُنِ رأيه، بل تقوُّلاته على نحاة كثيرين قد ذكروا معنى البدل بوصفه أحد المعاني التي تخرج إليها (مِنْ)، **ويمكن أنْ نتلمَّسَ العذر للسمين الحلبي بأنْ نجعلَ هذا الأمرَ ضَرْبًا من تطوُّرِ فِكرِهِ النحويِّ وذلك حين يُنْكِرُ وجهًا ما في موطنٍ ثم يأتي ليثبته في موطنٍ آخر، وكان الأولى به أنْ يشيرَ إلى ذلك التبدُّل في رأيه.**

زيادة (الباء) في المفعول

تشعبت آراء الزَّمخشري في توجيه إعراب حرف الجر (الباء) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة:195] ومنها أنْ تكون زائدة، قال :« الباء في : ﴿ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ : مزيدة مثلها في أعطى بيده للمنقاد، والمعنى : ولا تقبضوا التهلكة بأيديكم » ([[49]](#endnote-49))

**وقد اعترض السَّمين** على هذا التوجيه الذي يشير إلى زيادتها في المفعول، إذ قال :« إلا **إنَّه مردود بأنَّ** **زيادة الباء في المفعول لا تنقاس**، إنما جاءت في الضرورة كقوله ([[50]](#endnote-50)) :

......................... سود المحاجر لا يقرأن بالسور»([[51]](#endnote-51)).

**ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :**

فقد سطّر النحويون أنَّ (الباء) من الحروف التي تأتي زائدة وغير زائدة، وتنقسم الزائدة على قسمين : زائدة بقياس وزائدة بغير قياس، وما يعنينا هنا، هي الزائدة بقياس: هي الزائدة في خبر (ليس) و(ما) نحو: ليس زيد بقائم وما زيد بقائم، وفي (حسبك) إذا كانت مبتدأ نحو : بحسبك زيدٌ، وفاعل كفى ومفعوله نحو: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد:43] وكفى بنا حبُك، وفاعل (أفعِلْ) للتعجب نحو: أحسِنْ بزيد ([[52]](#endnote-52)) ، فهذه المواطن تنقاس فيها زيادة (الباء) لكثرة ورودها عن العرب، وما عدا ذلك فزيادتها على غير قياس، ولا ترِدُ إلا في ضرورةٍ أو في شاذٍّ من الكلام، يُحفظ ولا يُقاس عليه ([[53]](#endnote-53)).

وقد تناثرتْ آراءُ علماءِ العربيةِ في (الباء) في الآية القرآنية المتقدمة – محلّ الدراسة – فكانتْ على أربعةِ أوجه :

1. إنَّها زائدة في المفعول به ؛ لأنَّ (ألقى) يتعدى بنفسه، وهو رأي كثير من علماء العربية ([[54]](#endnote-54))، والمُلاحَظُ عند تصفُّح القرآن الكريم أنَّ الفعل (ألقى) جاء متعديًا بنفسه في آيات الذكر الحكيم جميعها ماعدا الآية موضوع البحث، وقوله تعالى : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة:1] ([[55]](#endnote-55)).

2. أنْ يُضمَّن (ألقى) معنى فعل يتعدى بالباء فيُعدى تعديته والتقدير : وَلَا تُفْضُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وهو ما ذهب إليه أبو حيَّان، وتلميذه السَّمين الحلبي ([[56]](#endnote-56)).

3. إنَّها متعلقة بالفعل وغير زائدة، والمفعول محذوف والتقدير:(ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم) ([[57]](#endnote-57)).

4. إنَّها متعلقة بالفعل (ألقى) وهو هنا يتعدى بحرف الجر كـ (مررت بزيد)، وهو ما ذهب إليه المبرد كما يحكي العكبري ([[58]](#endnote-58)).

**وما ذكره السَّمين في ردِّه على الزَّمخشري بأنَّ زيادة الباء في المفعول لا تنقاس هو رأي صحيح، ولكن الزَّمخشري لم يذكر أنَّ زيادة (الباء) مقيسة في المفعول** حتى يُعْترَض عليه، وهذا ما ذكره النحويون إذ لم يذكروا قياسية زيادة الباء في المفعول، فقد أفصح ابن مالك بأنَّها تكثر زيادتها مع مفعول (عرف) وشبهه، وتقل زيادتها في مفعولِ ذي مفعولين([[59]](#endnote-59))، وقـــال المرادي :« أنَّها تزاد في المفعـــــول وزيادتها غيـــــر مقيســــة مع كثرتها »([[60]](#endnote-60)) .

 ومما يؤكد ذلك ما رصده السيوطي بقوله :« الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو: أمسكتُ بزيدٍ، الأصل: أمسكتُ زيداً، فأدخلوا الباء، ليعلموا أنَّ إمساكك إياه كان بمباشرة منك بخلاف نحو: أمسكتُ زيداً بدون الباء، فإنَّه يُطلق على المنع من التصرُّف بوجه ما من غير مباشرة»([[61]](#endnote-61))، وهذا يدلُّ على عدم زيادتها في الآية.

وعليه يترجح الوجهان الأول، والثاني في توجيه العلماء لهذه الباء.

أمَّا **الأول**: وهو كونها زائدة ؛ فلأنَّ الفعل (ألقى) يتعدى بنفسه، وجاءت هذه الباء للتـأكيد، وأمَّا **الثاني**: فهو التضمين الفعلي للفعل (ألقى)، وهو أرجح الوجهين.

 **والملاحظُ أنَّ ما رصده السمين الحلبي رأيًا قد أشار إليه الزَّمخشري بقوله المتقدِّم :« والمعنى ولا تقبضوا التهلكة بأيديكم » وهو الرأي نفسه الذي رجحَّه السَّمين مع اختلاف في الفعل الذي ضمَّنه** , قال السمين الحلبي :« أنْ يُضمَّن (أَلْقَى) معنى ما يتعدَّى بالباء ؛ فيُعدَّى تعديته، فيكون المفعولُ به في الحقيقة هو المجرور بالباء، تقديره : ولا تُفْضُوا بأيديكُم إلى التَّهْلُكة ؛ كقولك: أَفْضَيْتُ بِجَنْبِي إلى الأرض، أي : طرحتُهُ على الأرض»([[62]](#endnote-62)) .

**وكأننا هنا أمام مسألتين :**

**الأولى : أنَّ السمين الحلبي قد تقوَّل على الزمخشري حين ذكر رأيه وهو أنَّ (الباء) زائدة على القياس، وهو ما لم يرصده الزمخشري رأيًا ما يعني أنَّ السمين قد تقوّل على الزمخشري.**

 **والمسألة الثانية : أنَّ ما رجَّحه السمين وجهًا هو رأي الزمخشري، مع اختلاف في الفعل الذي ضمَّنه وهو ما يدل على تبايُنٍ في رأي الحلبي، والأوفق عندنا أنّه انتصر لرأي شيخه أبي حيان، غير أنّه لم يلتفتْ إلى اعتراضه على الزمخشري مع أنَّ الرأي واحدٌ.**

حذف حرف القسم وإبقاء عمله

قال الزَّمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿ الم﴾ [البقرة:1] :« هلا زعمت أنَّها مقسم بها؟ وأنَّها نصبت قولهم : نعم الله لأفعلنَّ، وأي الله لأفعلنَّ، على حذف حرف الجر وإعمال فعل القسم ؟ »([[63]](#endnote-63)).

فردَّ السَّمين هذا التوجيه، معلِّلاً ذلك بأنَّ حذف حرف الجر وإبقاء عمله **لا يُقاسُ عليه**، وعقّب بالقول:« وهذا ضعيف ؛ لأنَّ ذلك من خصائص الجلالـــة المعظمة لا يشركها فيه غيرها » ([[64]](#endnote-64)).

**ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :**

تُعَدُّ مسألةُ حذف حرف القسم وإبقاء عمله بدون عوض من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد ذكرها الأنباري في الإنصاف([[65]](#endnote-65))، ومُجْملُها: أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، واحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا ذلك لأنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بهـا، وقد صرّح الفرَّاء قائلا :« سمعناهم يقولون: اللهِ لتَفعَلنّ فيقولُ المجيب: أَللهِ لأفعلنَّ »([[66]](#endnote-66))، بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض مع الحذف، ومنه في الشعر قول الشاعر([[67]](#endnote-67)):

وكَرِيمَةٍ من آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلامِ

أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلا بعوض كألف الاستفهام وها التنبيه، واحتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل في حروف الجر أنْ لا تعمل مع الحذف إلا بِعِوَضٍ، والتمسُّكُ بالأصل هو تَمَسُّكٌ باستصحاب الحال، والذي يدل على ذلك أنَّه لا يجوز أنْ يظهر معهما حرف القسم، فلا يقال: (أ واللهِ) ولا (ها والله)؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يُجْمَعَ بين العِوَضِ والمُعَوَّض منه ([[68]](#endnote-68))، وقالوا أيضاً : إنَّ الحروف إنما دخلت الكلام لضَرْبٍ من الاختصار، فلو حذفتها لكنت مختصراً لهـــا أيضاً، واختصارُ المُخْتَصَرِ إجْحافٌ به([[69]](#endnote-69)).

وتشعَّبَتْ آراء علماء العربية في توجيه إعراب الحروف المقطعة في القرآن الكريم فكانت على ثلاثة أقسام :

**الأول**: منهم مَنْ ذهب إلى أنَّها مبنية على الوقف وأنَّها لا تعرب، كقولك : ألفْ لامْ ميمْ، وهو ما تصيّده الخليل وسيبويه والفرَّاء، معللين ذلك بأنَّها جاءت على الحكاية، ولو أُعربت ذهب معنى الحكاية، وكان قد أُعرب بعض الاسم ([[70]](#endnote-70)).

**والثاني**: منهم مَنْ ذهب إلى أنَّها معربة بشرط أنْ يُخبر بها أو عنها أو أنْ تعطف عليها([[71]](#endnote-71))، وهو ما صرّح به الزَّمخشري، قال :« هي أسماء معربة، وإنما سُكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه »([[72]](#endnote-72)) ، ولهذه الحروف ستة أوجه من الإعراب هي : لا محل لها من الإعراب أو لها محل من الإعراب وهو الرفع بالابتداء أو الخبر، والنصب بإضمار فعل أو حذف حرف القسم، والجر بإضمار حرف القسم([[73]](#endnote-73)).

**والثالث**: أنَّها ليست معربة ولا مبنية، وهو مذهب أبي حيَّان، قال :« وهي موقوفة الآخر، لا يقال إنها معربة؛ لأنَّها لم يدخل عليها عامل فتعرب، ولا يقال إنها مبنية لعدم سبب البناء »([[74]](#endnote-74)) .

والمُتَّفَقُ عليه عند النحويين البصريين أنَّ حروف الجر لا تُحذَفُ مع بقاء عملها قياساً إلا في لفظ الجلالة(الله) قسَماً، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المُقسَم به على (الله)، نحو: (المصحفِ لأفعلنَّ)، وهو غير جائز عند البصريين؛ لاختصاص لفظة (الله) بخصائص لا تحملها غيرها من الألفاظ ([[75]](#endnote-75)).

أمَّا في غير لفظ الجلالة فلو حُذِفَ حرفُ القَسَمِ بدون عوض لم يكن إلا النصب بفعلٍ مُضْمَرٍ، نحو(العزيزَ لأفعلنَّ)، وهو ما ذهب إليه السَّمين في اعتراضه على الزَّمخشري.

 **وتأسيسًا على ما تقدَّم يمكن مفاتشة رأي السَّمين من أوجه :**

1. قصد الزَّمخشري بقوله :« على حذف حرف الجر وإعمال فعل القسم » أنَّه منصوب على نزع الخافض وليس مجروراً، ولو قال: على إضمار حرف الجر، لكان يريد الجر وليس النصب([[76]](#endnote-76))، وهو ما يدلُّ على توُّهمٍ من السمين الحلبي.

2. استشهد الزَّمخشري ببيتين من الشعر؛ الأول لذي الرمة والثاني بلا نسبة ([[77]](#endnote-77))، ذكرهما سيبويه شاهدين على حذف حرف الجر وانتصاب ما بعدهما على نزع الخافض، قال سيبويه :« واعلم أنَّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته... »([[78]](#endnote-78))، ثم ذكر البيتين.

3. نصَّ كثير من المفسرين([[79]](#endnote-79)) على أنَّ الحروف المقطعة في القرآن هي بقية اسم الله الأعظم على رواية ابن عباس، وعلى هذا يمكن حمل توجيه الجر على إضمار حرف الجر، وإبقاء عمله مع لفظ الجلالة.

4. على الرغم من أنَّ الزَّمخشري يجيز إضمار حرف الجر وإبقاء عمله، غير أنّه قيَّده على القلَّة، قال :« وتُضمر قليلاً، ومما جاء من ذلك إضمار (ربَّ) والباء في القسم، وفي قول رؤبة: (خيرٍ) إذا قيل له: (كيف أصبحت)، واللام في (لاه أبوك) »([[80]](#endnote-80)) .

**ولو سلَّمنا بأنَّه يريد إعمال حرف الجر مضمراً في الحروف المقطعة في أوائل السور القرآنية، فهو لم يذكر قياسية إعمال هذه الحروف مطلقاً حتى يعترض عليه السمين الحلبي،** فضلاً عن ذلك فإنَّ العلماء لم يتفقوا على سرِّ وجود هذه الحروف في القرآن الكريم حتى يتخذوا موقفاً موحداً تجاهها من الجانب النحوي([[81]](#endnote-81)).

والمُتَحَصَّل أنَّ السمين الحلبي لم يكن موفَّقًا في ردِّه على الزمخشري، وأنّه قد تقوّلَ على الزمخشري في هذه المسألة.

المبحث الثاني : الحروف غير العاملة

(ال) عوض عن المضاف إليه

ذهب الزَّمخشري إلى أنَّ (ال) في كلمة الأنهار في قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [البقرة:25] عوض عن تعريف الإضافة بالضمير([[82]](#endnote-82)).

فردَّ السَّمين هذا الرأي بقوله :« وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردودٌ بأنه لو كانت (ال) عوضاً من الضمير لما جمع بينهما »([[83]](#endnote-83)) .

واتّسعتْ شقةُ الخلاف بين النحويون في مسألة نيابة (ال) عن الضمير، وقد عدَّ بعض المتأخرين هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين([[84]](#endnote-84))، فيما أنكر ابن خروف أن يكون هناك خلاف بينهم، يقول ابن مالك: « وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي، المعروف بابن خروف، وقال: لا ينبغي أنْ يُجعل بينهما خلاف؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير»([[85]](#endnote-85)).

وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يعوضون (ال) عن الضمير في كلِّ المسائل، سواء كان الضمير شرطاً فيها أم لا، أمَّا البصريون فلا يأتون بـ(ال) في كلِّ موضع شُرط فيه الضمير كالصلـــــة والصفة، وهو ما رصَدَه الرضي الاستراباذي بقوله : « ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضاً من الضمير، نحو: برجل حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين لا يعوَّض اللام من الضمير في كلِّ موضع شُرط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة، والخبر المشتق، ويجـــــــــــــــــوز في غيره »([[86]](#endnote-86)).

فهذا سيبويه إمــــــام البصريين أناب (ال) منــاب الضمير، إذ ذكر في بـــــاب البــــــدل : « فالبدلُ أن تقولَ : ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُهُ وبطنهُ، وضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ... مُطِرنا سَهلُنا وجَبلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبلُ »([[87]](#endnote-87))

 وتكشف معطيات النص عن كون سيبويه قد أتى بالضمير في مثال، وأتى بـ(ال) من دون الضمير في مثال آخر، وهذا دليل على جواز إنابة (ال) مناب الضمير عنده، ولا يتناقض هذا القول مع ما ذكره الرضي الاستراباذي، فهذا الموضع ليس الضمير شرطاً فيه.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة **خرَّجها الكوفيون، ومَن تبعهم من البصريين** على إنابة (ال) عن الضمير ([[88]](#endnote-88))، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى ﴾[النازعات:40-41] فقوله: (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى) خبر لــقوله (فإمَّا مَن خاف مقام ربه) فلو لم تكن (ال) في (المأوى) نائبة مناب الضمير للزم خلو جملة الخبر من الضمير، وأكثر البصريين يرون أنَّ الضمير محذوف، والتقدير: هي المأوى له، ومنها قوله تعالى :﴿ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة:119] يُراد: أنهارها، فعوض التعريف باللام عن تعريف الإضافة، ومن نيابة (ال) عن الضمير في الشعر قول الفرزدق([[89]](#endnote-89)) :

أأطعَمْتَ العراقَ ورافِدَيْه فزاريَّاً أَحذَّ يـــــــــــدِ القميصِ

أراد أحذَّ يد قميصه، فأقام (ال) مقام الضمير، والمشهور نيابة (ال) عن ضمير الغائب، ونص ابن هشام : « والمعروف من كلامهم، إنما هو التمثيل بضمير الغائب» ([[90]](#endnote-90)).

وتابع الزَّمخشري أصحاب هذا الرأي فجعل (ال) لا تقتصر نيابتها على ضمير الغائب، بل أجاز إنابتها عن ضمير المتكلم، كما في قولـــه تعالى :﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:4]، أي : واشتعل رأسي([[91]](#endnote-91))، وأجاز إنابتها عن الاسم الظاهر كذلك، وخرَّج عليه قوله تعالى :﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:31] ([[92]](#endnote-92)) إذ قــال :« ﴿الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ : أي : أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء لأنَّ الاسم لابُدَّ له من مسمى، وعوض من اللام» ([[93]](#endnote-93)).

وقد أنكر ابــــن مالك على المتأخرين منعهم إنابـــة (ال) عن الضميـــر، إذ قــال : « وقد منع التعويض بعض المتأخرين وقال : لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لم يجتمعا؛ إذ اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة ([[94]](#endnote-94)):

رَحِيبُ قِطابِ الجَيبِ منها رَفيقَةٌ بجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

والجواب من وجهين : **أحدهما:** أنْ نقول : لا نسلم أنَّ حرف التعريف الذي في البيــت جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير؛ إذ لا محذور في ذلك... **الثاني:** أن نقول: سلَّمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، إلا أنَّه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً »([[95]](#endnote-95))، وهو بهذا قد اتخذ موقفاً وسطاً بين الرأيين، ووضع شروطاً للتعويض.

**والمُتَحَصَّلُ مما تقدَّم أنَّ علماء العربية كانوا في هذه المسألة على ثلاثة آراء :**

**الأول** : جواز إنابة (ال) عن المضاف إليه، وهو ما عليه الكوفيون وبعض البصريين وتبعهم الزَّمخشري.

**والثاني** : منع إنابة (ال) من المضاف إليه، وهو ما عليه أغلب البصريين ووافقهم السَّمين.

**والثالث** : وهو الرأي الذي وقف فيه ابن مالك موقفاً وسطاً حيث جمع بين الرأيين ووضع شروطاً للإنابة.

ويمكننا مفاتشة اعتراض السَّمين من أوجه عدة :

1. أجاز سيبويه نيابة الضمير عن المضاف إليه ــــ كما تقدَّم ــــــ وهو رأس المذهب البصري
2. لم يكن الزَّمخشري بصرياً خالصاً، بل تبع الكوفيين في بعض آرائهم، وهو ما أثبته غير واحد من الباحثين ([[96]](#endnote-96)).
3. ما خرَّجه السَّمين من قول طرفة المتقدم على الجمع بين العوض والمعوض منه حين قال:« وقد جمع بينهما »([[97]](#endnote-97))، يمكن تخريجه ــــ كما ذكر ابن مالك ــــ على الضرورة .
4. أشار السَّمين في توجيه إعراب (هي المأوى) في قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى ﴾ إلى تأويلين بقوله :« إمَّا: هي المأوى له، أو هي مأواه... ولا بُدَّ من أحد هذين التأويلين في الآية الكريمة ؛ لأجل العائد من الجملة الواقعة خبراً إلى المبتدأ »([[98]](#endnote-98))

**وتأسيسًا على ما تقدَّم نرى أنَّ السَّمين نفسه يجيز إنابة (ال) عن الضمير، بدليل أنّه عدَّه وجهًا، ومن دون أنْ يرجِّحَ أحد الرأيين، ومن هنا فلا وجهَ لاعتراضه على الزَّمخشري في هذه المسألة مما يدلُّ على تبايُنِهِ وعدم ثبات رأيه.**

 (إذنْ) للجواب والجزاء

وجَّه الزَّمخشري (إذنْ) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [ يونس:106] بقوله: « إذاً: جزاء للشرط وجواب لسؤال مقدَّر، كأنَّ سائلاً سأل عن تبعة عبادة الأوثان. وجعل من الظالمين؛ لأنَّه لا ظلم أعظم من الشرك »([[99]](#endnote-99)) .

فيما ردَّه السَّمين بقوله :« **وفي جعله (إذنْ) جزاءً للشرط نظر**، إذ جواب الشرط محصور في أشياء ليس هذا منها»([[100]](#endnote-100)) .

وقد اختلف النحويون في معنى (إذنْ) اختلافاً كبيراً، ومردُّ هذا هــــو قول سيبويه : « وأمَّــا إذنْ فجواب وجزاء»([[101]](#endnote-101))، وانقسم بعده النحويون في فَهْمِ ما حرَّرَه فكان تفسيرهم على وجهين :

**أحدهما**: أنَّ معنى قول سيبويه (جواب وجزاء) هو بمعنى الشرط والجواب، وقوله: جزاء بمعنى شرط، وقوله جواب بمعنى جواب الشرط ([[102]](#endnote-102))، وقيل: معنى قوله :(جواب) أي: شرط، وقوله :(وجزاء) هو جزاء الشرط ([[103]](#endnote-103))، فذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّها قد ترد لهما وهو الأكثر وقد تكون للجواب وحده([[104]](#endnote-104)) ، وأثبت رأيه هذا غير واحد من النحاة في مُنْجَزِهم النحويِّ([[105]](#endnote-105)).

وأمَّـــا أبو علي الشلوبينفقد حَمَل قول سيبويه على ظاهره، فعَدَّ (إذن) للجواب والجزاء في كلِّ موطن([[106]](#endnote-106))، وتحرير قول الشلوبين : أنَّ (إذنْ) حيثما تقع فإنَّها تقدَّر بفعلي الشرط والجزاء، وعلى هذا يكون قولك: (إذن أكرمك) لمن قال لك: (أنا أزورك) بمعنى إن تزرني أكرمْك، وتبعه ابن مالك، قال:« فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور... أو مقدَّر»([[107]](#endnote-107)).

**والآخر**: أنَّ قوله: جواب وجزاء، ليس بمعنى الشـــرط والجواب، وإنمـا هي **جواب** بمعنى

أنَّها لا تُقال مبتدأة، بل لابُدَّ من أنْ يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً: (إذنْ أزورك) ابتداء دون كلام سابق يستدعيه، وأمَّــا قوله: جزاء بمعنى الشرط وجوابه؛ لأنَّ إذنْ في كونها كــ(إذما وحيثما).

 ورَصَدَ الدماميني هذا المعنى مفسِّرًا، قال :« المراد بكونها للجواب أنَّها تقع في كلام يُجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدَّر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب، والمراد بكونها للجزاء أنْ يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمون كلام آخر ملفوظ أو مقدَّر»([[108]](#endnote-108)).

وما ذكرناه من كون أنَّ (إذنْ) تُقال جواباً وجزاءً لما تقدَّمها من كلام هو تفسير معظم العلماء، وعلى هذا يكون قولك: (إذنْ أكرمك) لمن قال لك: (أنا أزورك) جواباً لكلامه وجزاءً لزيارته، وقال الزَّمخشري في مُفَصَّلِه:« وإذنْ جواب وجزاء، يقول الرجل أنا آتيك، فتقول: إذنْ أكرمك، فهذا الكلام قد أجبته به، وصيَّرت إكرامك جزاءً له على إتيانه »([[109]](#endnote-109)).

وتضافرت آراء بعض علماء العربية في كون (إذنْ) لا تقع في ابتداء كلام، بل لا بُدَّ أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديراً، وتدل على أنَّ ما بعدها متسبب عما قبلها، فهي على وجهين([[110]](#endnote-110)):

**أحدهما** : أنْ تدلَّ على إنشاء الارتباط والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرهما في ثاني حال فإذا قال (أزورك) فقلت (إذنْ أكرمك) فإنما أردت أنْ تجعل فعله شرطاً للفعل وإنشاء للسببية، وهي في هذا الوجه تدخل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صُدِّرت ولم يُفصل بينها وبين فعلها.

 **والآخر**: أنْ تكون مؤكدة جواب ارتبــــــط بمتقدم أو منبهه على سبب حصل في الحال نحو (إن تأتني إذنْ آتِك) و (والله إذنْ أفعل) فلو حذفت (إذنْ) فُهم الربط، وهي في الحالين غير عاملة ؛ لأنَّ المؤكدات لا يُعتمد عليها والعامل يُعتمد عليه، وتدخل هذه على الاسمية، فتقول : (إذنْ أنا أكرمك)، ويجوز توسطها وتأخيرها، ومنه قوله تعالى :﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ [يوسف:14] فهي مؤكدة للجواب ومرتبطة بما تقدَّم.

وذكر الرضي « أنَّ أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قُصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي»([[111]](#endnote-111))، فهي بذلك مركبة من (إذ) التي هي ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً، لكن حذفت الجملة تخفيفاً، وأُبدل التنوين منها، كما في (حينئذٍ)([[112]](#endnote-112))، وهي على هذا تكون اسماً لا حرفاً بخلاف القولين المتقدمَين.

وقد أجمل أبو حيَّان هذا التبايُن بين العلماء في معنى (إذنْ) بقوله :« وتحرير معنى (إذنْ) صعب وقد اضطرب الناس في معناها » ([[113]](#endnote-113)).

والكلام في الآية القرآنية يختصُّ بـ(إذنْ) **غير العاملة التي تفيد التوكي**؛ لأنَّها وقعت بين اسم (إنَّ) وخبرها. ولو تتَّبعنا كلام الزَّمخشري في الكشَّاف لوجدناه يصرِّح في بعض المواطن بأنَّ (إذنْ) هذه تدل على معنى الجزاء، والمراد به هو جزاء الشرط الذي يُقدره غالباً ([[114]](#endnote-114)).

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:66-67] قال: « و(إذنْ) جواب لسؤال مُقدَّر، كأنه قيل: وماذا يكون لهم أيضاً بعد التثبيت ؟ فقيل : وإذنْ لو ثبتوا (لآتيناهم) لأن إذنْ جواب وجزاء »([[115]](#endnote-115)) .

وفـــي قولــــــه تعالى: ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ ﴾ [الحجـــر:8] قــال :« (إذنْ) جـــواب وجزاء لأنه جواب لهم وجــــــــــزاء لشرط مُقدر تقديره : ولــــــو نزَّلنا الملائكة ما كانوا منظرين وما أخر عذابهم»([[116]](#endnote-116)). وهذا هو موقف الزَّمخشري من (إذنْ) دائماً.

وقال أبو حيَّـــــــان « وظاهــــــر قول الزَّمخشري لأنَّ (إذنْ) جـــواب وجزاء، يُفهمُ منه أنَّها تكون للمعنيين في حال واحد على كلِّ حال... وقوفـــــاً مع ظاهر كلام سيبويه »([[117]](#endnote-117)) ، ولذلك تابع أبو حيَّان الزَّمخشريَّ في تقدير الشرط بقوله :« (إذنْ) حرف جزاء وجواب وكثيراً ما يتضح تقدير شرط وجزاء »([[118]](#endnote-118)).

**أمَّا السَّمين فلا يختلف موقفه عن الزَّمخشري وأبي حيَّان**، فقد وجدناه في أكثر من موطن متابعًا سيبويه في معنى (إذنْ)، قال :« و(إذنْ) حرف جواب وجزاء بنصِّ سيبويه»([[119]](#endnote-119))، **وبهذا يكون ردُّه على الزمخشري ليس في محلِّهِ من وجهين :**

**أحدهما**: أن موقفه لا يختلف عن موقف الزَّمخشري حتى يعترض عليه، فكلاهما يتابع سيبويه في كونها حرف جواب وجزاء كما تقدَّم.

**والآخر**: قال الزَّمخشري في إعراب قوله تعالى ﴿ وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:67] :« و﴿ وَإِذًا﴾ جواب لسؤال مقدَّر، كأنَّه قيل وماذا يكون لهم أيضاً بعد التثبيت، فقيل : وإذنْ لو ثبتوا ﴿لَآتَيْنَاهُمْ ﴾ ؛ لأنَّ إذنْ جواب وجزاء»([[120]](#endnote-120)).

 **والغريب أنَّ هذا القول قد نَقَلَهُ السَّمين عن الزَّمخشري من دون أنْ يَعترِضَ عليه**، وكان من الأَوْلى أنْ يعترض عليه في هذه الآية، ولا يمكن عدِّ رأي السمين هنا مصداقًا لتطور فكره النحوي ؛ لأنَّها سابقة للآية موضوع البحث، **مما يدلُّ على تباين موقفه في هذه المسألة.**

**الخاتمة**

نختم بحثنا بالشكر لله تعالى شكرًا يليق وعظمته وتوفيقه، وقد توصَّل بحثنا إلى جملة نتائج يمكن إجمالها بما يلي :

1. كان لعدم الدقة في فَهْمِ ما دوّنه الزمخشري في كشَّافه النصيب الأكبر من تقُّولات السمين الحلبي.
2. من الممكن أنْ نعزو تبايُن توجيهات السمين الحلبي إلى تطوُّر فكره النحوي، غيرَ أنَّ هذا الأمر لا ينهض دليلا في أغلب المسائل التي درسناها، ونصيرنا في ذلك ما تقدَّم في مسألة (إذن للجواب والجزاء).
3. من أسباب تبايُن السمين الحلبي في آرائه تأثُّره ببعض شيوخه المغاربة.
4. لم يسلم النحاة الآخرون من تقُّولات السمين الحلبي، فقد وجدناه ينسب لهم رأيًا ما معمِّمًا المسألة عليهم، والمتحقق أنّ بعضهم لم يصرِّحوا بما رصده.
5. لم يكنِ الزَّمخشري رهن الضَّوابط والقواعد النَّحوية التي اصطفاها العلماء في تعيين اللغة، ولم يكن أسير مذهب نحوي ما. وإنْ ألمح إلى بصريته في غير موضع من تفسيره، فهو أقرب إلى المذهب الذي يكون قريباً من تخريج المسائل النحوية التي تنتظمُها آيات القرآن الكريم بنحوٍ لا يتعارض معها، غير آبهٍ بـالصِّناعة النَّحوية، يحكمُه في ذلك كلِّه المعنى الذي عوَّل عليه كثيراً في تقليب الوجوه الإعرابية. أمَّا السَّمين الحلبي فكان يتابع البصريين في أغلب توجيهاته النحوية، فهو شديد التمسك بأصول هذه الصناعة، وإنَّ كثيراً من هذه الردود هو نتيجة لاختلاف العالِمَين في المنهج.
6. أغلب ردود السمين الحلبي في باب الحروف – موضوع البحث- كانت تتعلق بوجه ثانٍ ذكره الزمخشري في معالجته لآيات القرآن الكريم.

**هوامش البحث :**

1. () الصحاح: 5/2083 مادة ( ب ي ن )، وينظر: لسان العرب: 13/63 مادة ( ب ي ن). [↑](#endnote-ref-1)
2. () المعجم الوسيط : 1/80 مادة (ب ي ن). [↑](#endnote-ref-2)
3. () يُنظر: معجم اللغة المعاصرة :1/274، باب (ب ي ن). [↑](#endnote-ref-3)
4. () يُنظر: الكتاب : 4/282، والبديع في علم العربية : 2/459. [↑](#endnote-ref-4)
5. () تهذيب اللغة : 9/231، مادة (ق و ل). [↑](#endnote-ref-5)
6. () يُنظر : لسان العرب : 11/574 مادة (ق و ل)، وتاج العروس : 30/ 296 مادة (ق و ل)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة : 3/1873 مادة (ق و ل). [↑](#endnote-ref-6)
7. () يُنظر : البديع في علم العربية : 2/459، وشرح ابن عقيل : 3/130 . [↑](#endnote-ref-7)
8. () يُنظر : لسان العرب (ردد) : 3/172، وتاج العروس (ردد) : 8/88 . [↑](#endnote-ref-8)
9. () يُنظر : ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية (رسالة) : 1. [↑](#endnote-ref-9)
10. () يُنظر : معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت : 626هـ)، تحقيق : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1993 م. [↑](#endnote-ref-10)
11. () يُنظر : الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416 هـ - 1996. [↑](#endnote-ref-11)
12. () الكشَّاف : 2/77. [↑](#endnote-ref-12)
13. () الدر المصون : 5/230. [↑](#endnote-ref-13)
14. ()قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع (وَإِن) مُخَفّفَة (كُلّا لما) مُخَفّفَة وَقَرَأَ عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر (وَإِنْ كُلا) خَفِيفَة (لمَّا) مُشَدّدَة، ينظر : السبعة في القراءات : 339. [↑](#endnote-ref-14)
15. () العين: 8/397 مادة (إنَّ) ، وينظر : تهذيب اللغة: 15/565 مادة (إنَّ). [↑](#endnote-ref-15)
16. () الكتاب : 2/140. [↑](#endnote-ref-16)
17. () متن ألفية ابن مالك : 13. [↑](#endnote-ref-17)
18. () البيت لعاتكة بنت زيد، يُنظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية :2/753، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 10/373 [↑](#endnote-ref-18)
19. () يُنظر: رصف المباني : 109، والتذييل والتكميل : 5/141. [↑](#endnote-ref-19)
20. () الكشَّاف : 2/77. [↑](#endnote-ref-20)
21. () حاشية الشهاب على البيضاوي : 4/140. [↑](#endnote-ref-21)
22. () يُنظر: المفصَّل : 395، وشرح المفصَّل لابن يعيش : 8/71. [↑](#endnote-ref-22)
23. () مشكل إعراب القرآن : 1/315. [↑](#endnote-ref-23)
24. () البيان في غريب إعراب القرآن : 2/310. [↑](#endnote-ref-24)
25. () يُنظر : التبيان للعكبري : 1/585. [↑](#endnote-ref-25)
26. () يُنظر : شرح الرضي على الكافية : 4/368. [↑](#endnote-ref-26)
27. () الكشَّاف : 1/463. [↑](#endnote-ref-27)
28. () الدر المصون : 3/472. [↑](#endnote-ref-28)
29. () الكشَّاف : 1/367. [↑](#endnote-ref-29)
30. () الدر المصون : 3/35. [↑](#endnote-ref-30)
31. () يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك : 3/134، والجنى الداني : 310، ومغني اللبيب : 4/146. [↑](#endnote-ref-31)
32. () متن ألفية ابن مالك : 25. [↑](#endnote-ref-32)
33. () يُنظر : شرح ابن الناظم : 261، وأوضح المسالك : 3/28، وشرح ابن عقيل : 3/18 . [↑](#endnote-ref-33)
34. () البيت لأبي نخيلة يعمر بن حزن، يُنظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : 3/1221 ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : 2/165. [↑](#endnote-ref-34)
35. () يُنظر: ديوانه : 213. [↑](#endnote-ref-35)
36. () يُنظر : أمالي ابن الشجري : 1/55 و2/272-273، والمحرر الوجيز : 7/558، والبحر المحيط : 2/405 و5/44. [↑](#endnote-ref-36)
37. () يُنظر : مغني اللبيب : 4/152، وشرح التصريح : 1/640، ومعاني النحو : 3/68. [↑](#endnote-ref-37)
38. () يُنظر : عدة السالك : 3/28. [↑](#endnote-ref-38)
39. () يُنظر : الدر المصون : 5/157. [↑](#endnote-ref-39)
40. () يُنظر : جامع البيان : 12/127، ومجمع البيان : 4/185، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/355، والجامع لأحكام القرآن : 10/207، والتحرير والتنوير :25/349. [↑](#endnote-ref-40)
41. () يُنظر : الكشَّاف : 1/367 و 2/259. [↑](#endnote-ref-41)
42. () يُنظر : صحيح البخاري :1/168. [↑](#endnote-ref-42)
43. () البيت للأحول الكندي وهو في لسان العرب: 15/17 مادة (طها)، وخزانة الأدب :9/453، وعجزه : مُبرَّدةً باتتْ على طَهيَانِ [↑](#endnote-ref-43)
44. () الفائق في غريب الحديث : 1/193. [↑](#endnote-ref-44)
45. () الدر المصون : 6/50. [↑](#endnote-ref-45)
46. () م. ن : 1/96، وينظر : السَّمين الحلبي ودراساته النحوية (أطروحة) : 205. [↑](#endnote-ref-46)
47. () الدر المصون : 6/201. [↑](#endnote-ref-47)
48. () م. ن : 9/503، وينظر :9/602. [↑](#endnote-ref-48)
49. () الكشَّاف : 1/246. [↑](#endnote-ref-49)
50. () البيت للراعي النميري، يُنظر : ديوانه : 134، وصدره : هنَّ الحَرائِرُ لا ربَّاتُ أَحمِرَةٍ [↑](#endnote-ref-50)
51. () الدر المصون : 2/311. [↑](#endnote-ref-51)
52. () يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :1/492، والجنى الداني : 48. [↑](#endnote-ref-52)
53. () يُنظر: ضرائر الشعر : 64. [↑](#endnote-ref-53)
54. () يُنظر: معاني القرآن للأخفش : 1/172، والتبيان للعكبري : 1/159، وأنوار التنزيل : 1/176، ومدارك التنزيل : 1/167، وروح المعاني : 2/78، والتحرير والتنوير : 2/213. [↑](#endnote-ref-54)
55. () يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : 651. [↑](#endnote-ref-55)
56. () يُنظر: البحر المحيط : 2/79، والدر المصون : 2/311. [↑](#endnote-ref-56)
57. () يُنظر: الجنى الداني : 52، والبرهان في علوم القرآن : 4/253. [↑](#endnote-ref-57)
58. () يُنظر: التبيان للعكبري : 1/159. [↑](#endnote-ref-58)
59. () يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك : 3/154. [↑](#endnote-ref-59)
60. () الجنى الداني : 51، وينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل : 2/147. [↑](#endnote-ref-60)
61. () همع الهوامع : 2/334. [↑](#endnote-ref-61)
62. () الدر المصون : 2/311. [↑](#endnote-ref-62)
63. () الكشَّاف : 1/66. [↑](#endnote-ref-63)
64. () الدر المصون : 1/81. [↑](#endnote-ref-64)
65. () ينظر : الإنصاف : 1/393 مسألة (57). [↑](#endnote-ref-65)
66. () معاني القرآن للفرَّاء : 2/413. [↑](#endnote-ref-66)
67. () هو من الأبيات المجهولة القائل، يُنظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : 3/1271، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : 3/161. [↑](#endnote-ref-67)
68. () يُنظر :المقتضب : 2/321، والأصول في النحو : 1/431، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 1/531. [↑](#endnote-ref-68)
69. () يُنظر الخصائص : 2/273. [↑](#endnote-ref-69)
70. () يُنظر : الكتاب : 3/258، ومعاني القرآن للفرَّاء : 1/9، وإعراب القرآن للنحاس : 1/177. [↑](#endnote-ref-70)
71. () يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1/112، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/43، والمحرر الوجيز : 1/102. [↑](#endnote-ref-71)
72. () الكشَّاف : 1/64. [↑](#endnote-ref-72)
73. () يُنظر : مفاتيح الغيب : 2/13، ومدارك التنزيل : 1/38، والدر المصون : 1/79. [↑](#endnote-ref-73)
74. () البحر المحيط : 1/154. [↑](#endnote-ref-74)
75. () يُنظر : الكتاب : 2/161، وشرح الرضي على الكافية : 4/296، والمساعد : 2/307. [↑](#endnote-ref-75)
76. () يُنظر : الانتصاف فيما تضمنه الكشَّاف : 1/66. [↑](#endnote-ref-76)
77. () يُنظر : الكشَّاف : 1/66. [↑](#endnote-ref-77)
78. () الكتاب : 3/497. [↑](#endnote-ref-78)
79. () يُنظر : جامع البيان : 1/206، والمحرر الوجيز : 1/100، ومفاتيح الغيب : 2/6، والتحرير والتنوير : 1/211. [↑](#endnote-ref-79)
80. () المفصَّل : 388، وينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش : 8/52. [↑](#endnote-ref-80)
81. () يُنظر : وجوه التحدي والإعجاز في الأحرف المقطعة في أوائل السور : 12 . [↑](#endnote-ref-81)
82. () يُنظر : الكشَّاف : 1/136. [↑](#endnote-ref-82)
83. () الدر المصون : 1/215. [↑](#endnote-ref-83)
84. () يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/262، وشرح الرضي على الكافية : 3/242، ومغني اللبيب : 1/338. [↑](#endnote-ref-84)
85. () شرح التسهيل لابن مالك : 1/262. [↑](#endnote-ref-85)
86. () شرح الرضي على الكافية : 3/242. [↑](#endnote-ref-86)
87. () الكتاب : 1/158. [↑](#endnote-ref-87)
88. () يُنظر : معاني القرآن للفراء : 2/409، والمسائل المشكلة (البغداديات) : 141، وكشف المشكلات : 2/1150، والجنى الداني :199، وهمع الهوامع :1/260. [↑](#endnote-ref-88)
89. () يُنظر : ديوانه : 338، الأَحذَّ : المقطوع اليد، القميص، يُنظر: لسان العرب: 3/483 مادة (ح ذ ذ). [↑](#endnote-ref-89)
90. () مغني اللبيب : 1/340. [↑](#endnote-ref-90)
91. () يُنظر : الكشَّاف : 3/6. [↑](#endnote-ref-91)
92. () يُنظر : معترك الأقران : 2/58. [↑](#endnote-ref-92)
93. () الكشَّاف : 1/154-155. [↑](#endnote-ref-93)
94. () يُنظر : ديوانه : 43. [↑](#endnote-ref-94)
95. () شرح التسهيل لابن مالك : 1/263 [↑](#endnote-ref-95)
96. () يُنظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشري :375، وأثر معاني القرآن للفرَّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الكشَّاف للزَّمخشريّ (أطروحة) : 339. [↑](#endnote-ref-96)
97. () الدر المصون : 1/215. [↑](#endnote-ref-97)
98. () الدر المصون : 10/682، وينظر : 6/554، والسَّمين الحلبي ودراساته النحوية (أطروحة) : 256. [↑](#endnote-ref-98)
99. () الكشَّاف : 2/356. [↑](#endnote-ref-99)
100. () الدر المصون : 6/275. [↑](#endnote-ref-100)
101. () الكتاب : 4/234. [↑](#endnote-ref-101)
102. () يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور : 2/170. [↑](#endnote-ref-102)
103. () يُنظر : رصف المباني : 63. [↑](#endnote-ref-103)
104. () يُنظر : الحجة للقرَّاء السبعة : 4/20. [↑](#endnote-ref-104)
105. () يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2/1054، ورصف المباني : 63، وارتشاف الضرب : 4/1653، والجنى الداني : 364. [↑](#endnote-ref-105)
106. () يُنظر : التوطئة : 145. [↑](#endnote-ref-106)
107. () شرح التسهيل لابن مالك : 4/19. [↑](#endnote-ref-107)
108. () تحفة الغريب : 1/238، ويُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2/1056، وشرح المفصَّل لابن يعيش : 9/13. [↑](#endnote-ref-108)
109. () المفصَّل : 443. [↑](#endnote-ref-109)
110. () يُنظر : ارتشاف الضرب : 4/1655، وتوضيح المقاصد : 4/1241، ومغني اللبيب : 1/111، والبرهان في علوم القرآن : 4/187. [↑](#endnote-ref-110)
111. () شرح الرضي على الكافية : 4/39. [↑](#endnote-ref-111)
112. () يُنظر : البرهان في علوم القرآن : 4/187. [↑](#endnote-ref-112)
113. () البحر المحيط : 1/608. [↑](#endnote-ref-113)
114. () يُنظر : الكشَّاف : 2/639 و3/203. [↑](#endnote-ref-114)
115. () الكشَّاف: 1/562. [↑](#endnote-ref-115)
116. () م.ن : 2/535. [↑](#endnote-ref-116)
117. () البحر المحيط : 3/298. [↑](#endnote-ref-117)
118. () م. ن : 6/108. [↑](#endnote-ref-118)
119. () الدر المصون : 2/166، وينظر : 4/23 و122 و656 و5/384، والسَّمين الحلبي ودراساته النحوية (أطروحة) : 191. [↑](#endnote-ref-119)
120. () الكشَّاف : 1/562.

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة

	* القرآن الكريمارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيّان الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان مُحمَّد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط1، 1418هـ ــــــــ 1998م.

- الأصول في النَّحو، لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السَّرّاج النَّحويّ البغداديّ (ت316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1417هـ ــــ 1996م.

إعراب القرآن، لأحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بأبي جعفر النحَّاس(ت 338ه)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط2 ، 1405ه ـــ 1985م.

أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمَّد بن حمزة الحَسَني العلويّ (542ه)، تحقيق: الكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت).

الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة،ط1،، 1416 هـ - 1996 م .

	* الانتصاف فيما تضمنه الكشَّاف من وجوه الاعتزال، لأحمد بن محمد بن المنير الإسكندري (683ه)، مطبوع بهامش الكشَّاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1421هـ-2001م.
	* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباري (ت 557ه)، تحقيق: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 4، 1380ه ـــ 1961م.أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل، لعبد الله بن عمر بن محمد أبي سعيد الشيرازي البيضاوي (685هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1410ه ــــ 1990م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن هشام الأنصاريّ(ت761ه)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، (د. ت).

الإيضاح في شرح المفصَّل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(ت 646ه)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيّان الأندلسيّ (ت 745ه)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 ه ــــ1993م.

البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ.

البرهان في علوم القرآن، لبدر الدِّين مُحمَّد بن عبد الله الزّركشيّ (ت794هـ)، تحقيق مُحمَّد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، 1404ه ــــ 1984م.

البيان في غريب إعراب القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباري (ت 557ه)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1400 ه ـــ 1980م

تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَبيدي (1205ه)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت.

التبيان في إعراب القرآن، لعبد الله بن الحسين أبي البقاء العُكبري (ت 616ه)، تحقيق: علي محمد البجاويّ، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، 1976م.

التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (1321ه)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين الدماميني (827ه)، تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيّان الأندلسيّ (745ه)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1419ه ـــ 1998م.

تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد أبي منصور الأزهري (370ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة ومطابع سجل العرب، القاهرة، 1964م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المعروف بابن أم قاسم المرادي (749ه)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربية، القاهرة، ط1، 1422ه ـــ 2001م.

التوطئة، لأبي علي الشلوبيني (645ه)، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوَّع، 1980م.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر مُحمَّد بن جرير الطَّبريّ (310ه)، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 2، (د. ت).

الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّنه من السُّنَّة وآي الفرقان، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر أبي عبد الله القرطبيّ (671ه)، تحقيق: الدكتور عبد الله عبد المُحسن التُّركيّ، مؤسَّسة الرِّسالة، ط 1، 1427ه ــــ 2006م.

الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المراديّ (ت 749ه)، تحقيق: الدّكتور فخر الدِّين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413ه ــــ1992م.

حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (1069ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د. ت.

الحجة للقرَّاء السبعة، للحسن بن عبد الغفار أبي علي الفارسيّ(ت377ه)، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ط 1، 1404ه ـــ 1984م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (1093ه)، تحقيق وشـرح: عبد السَّـلام مُحمَّد هارون، مطبعـة المدنيّ، القاهـرة، مصر، ط 4، 1418ه ــــ 1997م.

الخصائص، لعثمان بن جني المعروف بأبي الفتح (392ه)، تحقيق: محمد علي النَّجَّار، عالـم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1427ه ـــ 2006م.

الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشري، للدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ودار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، 1389ه ــــ 1970م.

	* الدرُّ المصون في علـوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبـيّ (756ه)، تحقيق: الدكتور أحمد مُحمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1، 1406ه.ديوان الراعي النميري، شرح: الدكتور واضح الصَّمد، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1416ه ــــ 1995م

	* ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريد الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 2، 2000م.
	* ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1407 هـ - 1987م.رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (702ه)، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمـــــود أبي الفضل الآلوسي البغدادي (1270ه)، دار إحيـــــاء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).

	* السَّبعة في القراءات، لابن مجاهد (324ه)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيليّ (ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط 20، 1400ه ـــ 1980م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن مالك أبي عبد الله (686ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420ه ـــ 2000م.

شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي المعروف بابن مالك (672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، ط 1، 1990م.

شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد بن عبد الله الأزهري (905ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1421ه ــــ 2000م.

شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الأشبيلي (669ه)، تحقيق: الدكتور صاحب أبي جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1402ه ـــ 1982م.

شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (686ه)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط 2، 1996م.

شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ- 2007 م.

شرح المفصَّل، ليعيش بن علي بن يعيش أبي البقاء موفق الدين النحوي (643ه)، صحَّحه وعلَّق عليه جماعة من العلماء، عُنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري (393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 4، 1990م.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت 256هـــ)، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي (ت 669ه)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1980م.

عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش أوضح المسالك. المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، (د. ت).

	* العين، للخليل بن أحمد أبي عبد الرحمن الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1981م.
	* الفائق في غريب الحديث، للعلَّامة جار الله محمود بن عمر الزَّمخشري (ت 538ه)، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1414ه ـــ 1993م.
	* الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180ه)، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحمَّد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط 3، 1408ه ـــ 1988م.
	* الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشري(ت 538ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1421هـ-2001م.
	* كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين جامع العلوم الأصبهاني الباقولي (ت 543ه)، حقَّقه وعلَّق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، 1415ه ــــ 1994م.
	* لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور أبي الفضل الأفريقي المصري (711ه)، دار صادر، بيروت، (د. ت).
	* متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1، 1427ه ـــ 2006م.
	* مجمع البيان لعلوم القرآن، للإمام الفضل بن الحسن أبي علي الطَّبرسي (548ه)، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، طهران، الجمهورية الإسلامية في إيران، 1417ه ـــــ 1997م.
	* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق بن عطية أبي محمد الأندلسي (546ه)، تحقيق وتعليق: الرَّحالة الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـــ إدارة الشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، ط 2، 1428ه ــــ 2007م.
	* مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، لعبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات النسفي (710ه)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت ودمشق، ط 1، 1419ه ــــ 1998م.
	* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، للحسن بن أحمد أبي علي الفارسي النحوي (ت377ه)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د. ت).
	* المساعد على تسهيل الفوائد، لعبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيليّ (ت769ه)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، مركـز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط 1، 1402ه ـــــ 1982م.
	* مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب أبي محمد القيسي (ت437ه)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 1، 1424ه ــــ 2003م.
	* معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش الأوسط (215ه)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، مصر، ط 1، 1411ه ــــ 1990م.
	* معاني القرآن، ليحيى بن زياد أبي زكريا الفرَّاء (ت207هـ)، ج1، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومُحمَّد علي النَّجَّار، وج2، تحقيق: مُحمَّد علي النَّجَّار، وج3، تحقيق: عبد الفتَّـاح إسماعيل شلبي، دار السرور، (د. ت).
	* معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1423ه ـــ 2003م.
	* معترك الأقران في إعجاز القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911ه)، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1408ه ـــ 1988م.
	* معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت : 626هـ)، تحقيق : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1993 م.
	* معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت1424هـ)، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
	* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1364ه ــــ 1945م.
	* المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، و أحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة، د.ت.
	* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761ه)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط 1، 1421ه ـــ 2000م.
	* مفاتيح الغيب (التَّفسير الكبير)، لمحمد الرَّازي فخر الدِّين ابن العلاّمة ضياء الدِّين عمـر المشتهرِ بخطيبِ الرَّي (ت 606ه)، دار الفكر، ط 1، 1401هـ ــــ 1981م.
	* المفصَّل في صنعة الإعراب، لجار الله محمود بن عمر أبي القاسم الزَّمخشري (ت538ه)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م .
	* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855 هـ)، تحقيق : أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1431 هـ - 2010 م.
	* المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت471ه)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م.
	* المقتضب، لمحمد بن يزيد أبي العباس المبرد (ت 285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415ه ـــ 1994م.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911ه)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418ه ـــ 1998م.

وجوه التحدي والإعجاز في الأحرف المقطَّعة في أوائل السور، للدكتور فهد عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، الرياض، ط 1، 1417ه ــــ 1997م.

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية

	* أثر معاني القرآن للفرَّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الكشَّاف للزَّمخشريّ ــــ دراسة نحوية ـــــ، سعدون أحمد علي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 2002م
	* ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية، مديحة عبد علي الشمري، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، 1424ه ـــ 2005م.
	* السَّمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، هيثم طه ياسين حسين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، 1421ه ـــــ 2001م. [↑](#endnote-ref-120)